المصطلحات والمفاهيم العروضية في معجم العين
إحصاء وتعليق

أ. نجيب جحيش

جامعة محمّد الصّدّيق بن يحيى، جيجل

الملخص:

حاولت في هذا المقال أن أكشف عن حجم المصطلحات العروضية التي يمكننا أن نحصل على شبه يقين بأنّ الخليل عرفها، ولو لم يكن عارفا بها لما ذكرها في معجم العين، وقد ألزمنا تطلُّب ذلك وابتغاؤه أن نؤكّد أولا على صحّة نسبة هذا المعجم اللغوي إلى الخليل، وانتهينا في ذلك إلى قناعة تقضي بأن الخليل هو صاحب العلم المبثوث في هذا المعجم، سواء أكان ذلك عن طريق تأليفه له، أو تلقينه إياه لأحد تلاميذه وهو اللّيث بن المظفّر، وقد شبّهنا حاله في ذلك بحاله مع سيبويه ومع علم النحو.

أما مجموع المصطلحات التي عرفها الخليل وعرّفها في معجمه فإنه لا يرقى إلى مستوى ما طمحنا إليه، إذ لم يجاوز عددها الخمسة والثلاثين مصطلحا (طبعا باحتساب المصطلحات التي وردت في تضاعيف تعاريف المصطلحات الخمسة والعشرين التي أحصينا)، لأن منها تعريفات ضمنيّة استنبطناها من سياق الكلام، ومنها ما عرّفه الخليل صراحة، فجاء تعريفه موافقا لتعريفات العروضيين من بعده أحيانا، ومنها ما جاء مخالفا لها، بأن ورد غامضا غير مفهوم، ولذلك افترضنا أنه مفهوم تطوّر بعد الخليل، ومنها ما أرجعناه إلى خطإ محتمل في النقل أو النسخ، أو حتى في تقديرات المحقّقين الذين حقّقوا المعجم،

وكل ذلك يحملنا على القول: إذا كان ما ورد في معجم الخليل من مصطلحات عروضية هو معظم ما عرفه فإننا نشكّك في صحة نسبة هذا الزخم الاصطلاحي الذي يتمتّع به العروض في العصر الحاضر إلى الخليل، والذي كان مبعث شكوى وتذمر لدى كثير من دارسي العروض في القديم والحديث.

وإن كان ما ورد في معجم العين لا يمثل إلا حظا ضئيلا مما عرفه الخليل من مصطلحات عروضية، فالسؤال حينئذ هو: لماذا صدف الخليل عن الاعتناء بالدلالات العروضية للكلمات التي شرحها، وقد كان ذلك متوقَّعا منه لأنه سيكون شديد الاحتفال بها، لأنّها ببساطة من مبتدعاته؟

Summary

In this article, I tried to reveal the size of prosody terms that we can almost get certain that AL-KHALIL has ever known. If he had not known them, he would not be able to mention them in the dictionary of AL-AIN. And all what we were obliged to do is to affirm first that this linguistic lexicon is for AL-KHALIL, then we end up with a satisfaction that tells us that AL-KHALIL is the owner of all what is in that lexicon. This was either when he edited it or when he was teaching it to one of his students, who is AL-LAYTH BEN ALMODHAFFAR. This state is similar to his state with SIBAWAYH also the same with the science of grammar.

All of the terms that AL-KHALIL has known and defined in his lexicon are not enough for what we aim at. They are just thirty terms. Some of them are implied definitions, we understood them from the context, and some of them was defined by AL-KHALIL. His definitions sometimes agree

with the definitions of the scientists who come after him. Yet some of them came as the opposite. They were vague and inapprehensible so that we supposed that these terms developed after AL-KHALIL. We store some of these definitions also as a possible mistakes in copying or in transmitting or even in the estimation of the investigators who investigate the lexicon. All of that leads us to say that if AL-KHALIL knew only the prosody terms that are in his lexicon, we are falling under suspicion with the belonging of all the modern terms to AL-KHALIL, Who makes trebles for many scientists of prosody in ancient and modern.

Though what is stated in Lexicon AL-AIN represents only few prosody terms that AL-KHALIL knew, the question then is: why AL-KHALIL did not take care of significance prosody words that are explained. It was expected of him, because it would be very celebrated simply because they are his innovation?

مقدّمـــــــــــــة:

تحظى قضايا المصطلح العلمي وإشكاليّاته بعناية لافتة في عصرنا الحاضر، لما يكتسيه المصطلح العلمي من أهمّية وخطورة، ولما أصبح يعانيه من مآزق ومشاكل راهنة وضعا وترجمة ونقلا تعريبا واستخداما في جميع مناحي المعرفة الإنسانية بمختلف ألسنتها، ولا شك في أن المصطلح العروضي ليس ببعيد عن تلك القضايا والرهانات، وإنّه ليَحظى في ظنّنا بوعي مُتَنَامٍ من قِبَل دَارِسي العَروض وعلماء المصطلح سواء بسواء، ونحن من قبيل الاهتمام والعناية بالكشف عن إشكاليّات المصطلح العروضي نقف في هذا المقال عند محاولة لإحصاء المصطلحات العروضية الواردة في معجم ينسب إلى واضع علم العروض وأسسه الأولى، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونأمل من هذا الإحصاء أن يكشف لنا عن عدد

المصطلحات العروضيّة التي عرفها الخليل، على الأقل حين تأليفه للمعجم، ومن ثَمَّ مقارنتها مع ما ينسب إليه في كتب العروض التي ألّفت من بعده، ثم الحكم على صحة ما ينسب منها إليه من عدمه، وتبيّن المستيقَن من ذلك من المشكوك فيه، وذلك بعد أن نبحث عن الأدلّة التي تؤكّد صحّة نسبة معجم العين إلى صاحب العروض وواضع أولى مبادئه.

1- معجم العين: صلة الخليل بن أحمد به، وأهمّيّته العَروضيَّة:

لا أعتقد أن الاهتمام بأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي في سياق الخوض في مصطلح علم العروض وموضوعه، محتاج إلى تعليل أو تبرير، إذ إن الإجماع حاصل منذ القديم على أن "أوّل من وضع اللغة على الحروف، وأوّل من عمل العروض: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي" [1] المتَوفَّى حوالي 175هـ، كما أن إجماعا مثله حاصل على أن كتابه في علم العروض من جملة التراث الضائع المفقود، وإن كان هذا الفقد حاملا لبعض الدارسين المحدَثين على الادّعاء أن الخليل لم يؤلّف أصلا كتابا في العروض بمعنى كلمة كتاب[2]، ولعلّ هذا الرأي أن يكون منفردا، إذ تدْحَضُهُ كتبُ التَّراجِم والطبقات القديمة وتنقضه، لأنه مؤسّس على مجرّد الحدس والظن والتّخمين، فعدم وصول الكتاب إلينا ليس برهانا قاطعا على عدم وجوده أصلا.

وإذ قد فُقد كتاب العروض للخليل، فإن اهتمامي هنا منصبٌّ على كتاب آخر وصلنا، وهو منسوب إلى الخليل بن أحمد، ذلك هو ''معجم العين''، ولقد اشتهر الخلاف حول صحّة هذه النسبة من عدمها، وطال النّقاش بشأنها، واستتبع ذلك كلاما طويلا عريضا، يضيق بنا المقام عن إعادة سرده هنا، لذلك سأكتفي من ذلك النقاش بالإشارات الدّالّة، والاختصارات الملمّة بما جاء من الآراء في هذه المسألة.

وردت القضية والمناقشات والآراء الحاصلة فيها مفصّلة في مقدمة معجم العين، بقلم محقّقه عبد الحميد هنداوي، كما جاءت بشكل أقل تفصيلا في مقدمة تحقيق آخر للمعجم نفسه بقلم مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، ولأن طبعة هنداوي أحدث من هذه، فقد كانت أكثر منها شمولا وتفصيلا واستقصاءً.

في هذه المقدّمة أحال المحقق على خمسة آراء في القضية[3]، نختصرها نحن وفق الآتي:

1- فريق يرى أن الخليل لم يؤلّف كتاب العين، ولا صلة له به أصلا، وينسب هذا الرأي إلى أبي علي القالي، وأستاذه أبي حاتم السجستاني.

2- رأي يرى أن الخليل لم يضع نص كتاب العين، ولكنه صاحب الفكرة في تأليفه، وقال بهذا الرأي الأزهري صاحب تهذيب اللغة.

3- فريق ثالث يرى أن الخليل لم ينفرد بتأليف العين، ولكن كان لغيره عون في ذلك، فمنهم قائل: إن اللّيث[4] بن نصر بن سيّار أعاد وضعه وبناءه، وعلى رأس هؤلاء عبد الله ابن المعتز[5] الخليفة الشاعر، ومنهم قائل: إن الخليل ابتدأ وضع الكتاب، وأكمله اللّيث كأبي الطّيّب اللّغوي، ومنهم زعم أن فكرة الكتاب للخليل، وأن الوضع للّيث.

4- وليس الرأي الرابع بعيدا عن هذا، فمُفاده أن الخليل وضع الكتاب، ثم وضع النّصّ بعده، وأشهر القائلين به: أبو بكر الزبيدي[6]، وتبعه عالمان معاصران هما: يوسف عش، والمستشرق الألماني: أهلوارت.

5- والقول الخامس وهو لابن دريد وابن فارس والمستشرق براونلتش، هو المفيد بأن الخليل عمل كتاب العين بمعنى أنه ألّفَه ورُوِيَ عنه.

على هذا النّحو والتّرتيب نسّق المحقّق هنداوي الآراء الواردة في نسبة كتاب العين إلى الخليل بن أحمد، وقد ناقش الآراء الأربعة الأولى بما أدّاه إلى أن يدحض بعضها، ويقطع بخطئه، ويضع بعضها موضع الشّك، ويفسّر بعضها الآخر بمجرّد الخصومة الشّخصيّة أو المذهبيّة[7]، وتكاد الأدلة التي اعتمدها في هذا الرّدّ والتّشكيك هي نفسها التي اعتمد عليها مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي للغرض ذاته، فقد أورداها بتفصيل واستفاضة في مقدمة تحقيقهما للمعجم[8]، وانتهيا بعد ذلك إلى القول: " وبعد الوقوف على أهم نسخ العين الموجودة ومقابلتها بما في التهذيب والبارع والمقاييس والمحكم، وبما حكَته أمّات المعجمات هنا وهناك، ترانا نصل إلى نقطتين مهمتين: الأولى: أن كتاب العين بتأسيسه وبحشوه، وببيانه واستشهاده إنما هو كتاب الخليل، لأنه بعمله وعقله أشبه"[9]، ويذكّرنا هذا الحكم بما نقله هنداوي عن أحد المستشرقين ممن تناولوا هذه المسألة، والذي "من فرط إعجابه بنظريّات الخليل صرّح بأن نظام العين ليس غريبا أن يكون من عمل الخليل، بل الغريب ألا يكون منسوبا إليه"[10]!

وهذا الرأي القاطع بصحة نسبة العين إلى الخليل بن أحمد هو ما توصّل إليه المحقق هنداوي، معتمدا على أدلة بعضها من كتاب العين نفسه، إلى جانب ذكره سلسلتين كلتاهما متّصلتان تنتهيان برواية الكتاب إلى الخليل بجميع ما فيه[11]، وإلى اليقين ذاته تقريبا، توصل باحث معاصر آخر أدار نقاشا مستفيضا في كتاب له، وناقش الأدلة ذاتها فيما لا يقل عن ست صفحات[12]، خلص بعدها إلى القول: " نجدنا متشبّثين بنسبة العين إلى الخليل بن أحمد"[13] الفراهيدي، غير أن دارسا آخر يتوقّف في هذه النّسبة، بعد أن يسرد مواضع كثيرة تضاربت فيها النّقول عن العين خاصة فيما تعلّق منها بالمستعمل والمهمل من الجذور، وقد ختم الباحث مقاله الذي استعرض فيه نماذج من ذلك بالقول: "هذا

الاضطراب الذي ساد نسخ العين طوال هذه القرون، يؤكّد حقيقة لا يشك فيها أحد، هي أننا أمام كتاب فقدَ هويّته، وليس في مادّته ما يساعد على تلَمُّس حقيقة مؤلِّفه، مما يجعلنا نتردّد كثيرا قبل أن ننسبه إلى أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي"[14]، وهذا التردّد في ظنّي ليس قطعا بواحد من الآراء، لا بتصحيح النسبة، ولا برفضها.

وما نميل إليه نحن من هذا كله هو أن الليث إذا كان تلميذا للخليل، فإن كتاب العين يمكن أن يقع من الخليل موقع كتاب سيبويه في النحو منه، أي أن فيه من علم الخليل ما يمكن الاطمئنان إليه، وإن لم يكن حاملا على الجزم بصحة جميع ما فيه عن الخليل، ولعل هذا ما عناه الزبيدي من تنزيهه الخليل عما ورد في هذا المعجم من الأخطاء والهفوات، والتي يمكن عزوها إلى الليث أو إلى النّسّاخ، أو إلى الرواة الذين تدخلوا في المعجم محاولة للتصويب والزيادة، ويرجع السبب في ذلك على رأي بعض المعاصرين إلى " عدم روايته عن مؤلّفه الحقيقي، ونقصان مادّته اللغويّة واضطرابها... وهذه الزيادات كانت في الأصل حواشي العلماء واستدراكاتهم على الكتاب، وضعوها لتقرّبه من الكمال، وتزيل شيئا من اضطرابه"[15]، وكثير مما فعله هؤلاء النّسّاخ في كتب العروض وغيره، قد يكون دليلا على قوة هذه الفرضية ووجاهتها.

*-أدلة أخرى على صحة نسبة العين إلى الخليل بن أحمد:

أرى أنه بإمكان الباحث أن يحصل على مزيد أدلة، تحمل على الاطمئنان إلى صحة نسبة معجم العين إلى الخليل، زيادة على تلك الأدلة التي قدّمها المهتمّون بهذه القضية، وأول ما نقف عليه من ذلك هو بعض النقول القديمة التي تتطابق في نسبة تأليف هذا المعجم اللغوي إلى الفراهيدي، دون أن تظهر ريبا أو تشكّكا وارتيابا في ذلك، وسأرتّب هذه النقول حسب وفيات أصحابها.

قال محمد بن حبّان (ت354هـ): "الخليل بن أحمد الأزدي من فراهيد البصرة، كنيته أبو عبد الرحمن: صاحب العروض وكتاب العين"، ثم ذكر خليلا آخر هو: "الخليل بن أحمد البصري، وليس هذا بصاحب كتاب العين"[16]، ففرق بين الرجلين بكتاب العين، ولو كان يشك في نسبته إليه، لقال: وليس هذا صاحب العروض.

قال المفضل بن محمد التنوخي (ت442هـ) في ترجمة الخليل: " وله كتاب في العروض، وكتاب العين، وهو أول من صنّف اللغة على حروف المعجم"[17].

قال ابن خلّكان (ت681هـ) بعد أن نسب إلى الخليل اختراع علم العروض "تأسيسه بناء كتاب العين الذي يحصر لغة أمة من الأمم قاطبة"، وزاد " وللخليل من التصانيف: كتاب العين في اللغة"[18]، ثم أتبع هذا بذكر الخلاف في نسبة المعجم إلى الخليل بين أهل اللغة[19]، وكأن الذي ذكر أولا هو رأيه في ذلك.

ذكر ياقوت الحموي في معجمه من تصانيف الخليل: كتاب العين في اللغة، ثم قال عنه: "ويقال إنه للّيث بن نصر بن سيّار، عمل الخليل منه قطعة، وأكمله الليث، وله كتاب فائت العين، وكتاب النقط والشكل وغير ذلك"[20]، وقد لفت نظري تعليق محقّق معجم ياقوت في الهامش على مقصود المؤلف من فائت العين، قال:" يعني فائت حرف العين، لا الكتاب كله لأنّه لم يكمله"[21].

والواضح أن المحقق من الذين يرون أن الخليل لم يعمل كتاب العين كله، بل عمل منه جزءا، وأتمّه غيره، لأن السؤال الذي يمكن أن يواجَهَ به ياقوت في نصه السابق هو: إذا لم يُتمّ الخليل كتاب العين، فكيف يستدرك فائته؟ وأمّا على رأي إحسان عباس، فالسؤال هو: كيف يشرع الخليل في استدراك فائت حرف العين، وهو الحرف الأول من معجمه،

قبل أن يفرغ من الكتاب كله؟ وكان ممكنا إذا كان الأمر كذلك أن يكون العنوان: فائت حرف العين، ووجاهة هذه الأسئلة بيّنة.

لست أدري هل يمكن أن نضيف مزيدا من الأدلة في الموضوع، تقوم على مقارنة بين بعض ما نسب إلى الخليل من آراء في كتب العروض والقافية، وبين ما جاء من ذلك في معجم العين لعله يزيدنا تأكيدا واطمئنانا.

نقل محمد العلمي في كتابه علم العروض والقافية[22]، أقوالا نسبها المرزباني في الموشح، والتنوخي في القوافي إلى الخليل بخصوص بعض عيوب القافية، وهو الإقواء والإكفاء، وتعريف الإقواء كما ينقله صاحب الموشح: "قال الخليل بن أحمد: رتّبت البيت من الشّعر ترتيب البيت من بيوت العرب الشّعر- يريد الخباء- قال: فسمّيت الإقواء ما جاء من المرفوع فى الشعر والمخفوض على قافية واحدة"[23]، ولم يشر التنوخي إلى الخليل صراحة في تعريف الإقواء بأنه الإكفاء[24]، وإنما فعل ذلك الأخفش كما ينسبه إليه العلمي قائلا: "إلا أن الأخفش ينقل أن الخليل زعم أن الإكفاء هو الإقواء"[25]، أما صاحب الموشح، فيورد تعريفا آخر للإكفاء عند الخليل يقول فيه: "وسميت الإكفاء ما اضطرب حرف رويّه، فجاء مرة نونا ومرة ميما ومرة لاما؛ وتفعل العرب ذلك لقرب مخرج الميم من النون"[26]، فالإقواء مرة هو الإكفاء عند الخليل ومرة هو غيره، بكون الإقواء باختلاف حركات الروي، والإكفاء باختلاف حرف الروي بحروف متقاربة المخارج.

فإذا استفتينا معجم العين في ذلك، وجدنا فيه ما نصّه: "والإكفاء في الشعر بمعنيين: أحدهما قلب القوافي على الجر والرفع والنصب مثل الإقواء، قافيةٌ جَرٌّ، وأخرى نصبٌ وثالثةٌ رفعٌ، والآخر يقال: بل الاختلاط في القوافي، قافية تُبنى على الرَّاء ثم تجيء بقافية على النّون، ثم تجيء بقافية على اللّام"[27]، وهي حروف متقاربة المخارج، ومن

الواضح أن ما نقله المرزباني من تفريق للخليل بين الإقواء والإكفاء، مقارَنا مع خلطه بينهما هنا، وفيما نسبه إليه الأخفش يُحدثُ تضاربا واضطرابا، غير أنه يشبه التّطابق الحاصل بين ما جاء عن الخليل في العين وبين ما رواه عنه المرزباني والأخفش كلاهما، ولعله يمكن الإجابة عن تساؤل محمد العلمي عن منشإ الاضطراب في تعريف الخليل للإقواء والإكفاء[28] بالقول: إنه ربّما كان للخليل في هذا أكثر من رأي، إذ كان يرى التوحيد بينهما قبل أو لدى تأليف العين، ثم بدا له بعد مدة أن يفصل القول فيهما، أو أنه كان يعدّ الإكفاء متفرّعا فرعين: إكفاء في حركات الروي، وإكفاء في حروف الروي، ثم سمّى الأول إقواء، والآخر إكفاء.

يمكننا الاستئناس هنا أيضا بِنُقُولٍ أخرى عن الخليل في بعض مسائل العروض، والمقارنة بينها وبين ما جاء في العين، ومنها، ما يذكره العروضيون من أن هناك خلافا حول الأعاريض والأضرب التي جعلها الخليل للسريع، "فبعضهم يرى أن الخليل جعل للسريع أربع أعاريض، وسبعة أضرب، ... والبعض الآخر يراه جعل للسريع أربع أعاريض وستة أضرب فقط"[29]، ومرد ذلك إلى أن الخليل كان يجيز اجتماع ضربين في قصيد واحد، وهذا مصداقا لما ينقله العلمي عن الأخفش، الذي يروي "أن الخليل كان يقول في السريع: إنما يجوز فعْلن مع فعِلن لأن هذا الجزء أصله (مفعولات)، ففعْلن هو مفعو، وفعِلن هو معُلا، لأن الفاء والواو يقعان للزحاف"[30]، وتعليل الأخفش هذا هو ما جاء بنصّه في كتاب العين، عند الكلام على الصلم في السريع (حذف الوتد المفروق من آخر الجزء مفعولات): "والمصلَّم ضرب من السريع يجوز في قافيته فعْلن (مفعو) فعِلن (مَعُلَا) كقوله [من السريع]:

ليس على طول الحياة ندمْ *** ومن وراء الموت ما يُعْلَمْ"[31]

فكلمة ندمْ مع التاء المربوطة المتحركة من الحياة قبلها، تعادل مَعُلا أو (فعِلن)، وكلمة يُعْلَمْ في القافية هي مَفْعُو أو فَعْلن، ولعلّ المقصود اجتماعهما في البيت المصرّع كاجتماعهما في ضروب القصيدة الواحدة وقوافيها.

وهذا التطابق بين ما رواه الأخفش عن الخليل في مسألتين مختلفتين يزيدنا اطمئنانا إلى صحة نسبة العين إلى الخليل، أو على الأقل نسبة الآراء العروضية الواردة فيه إليه، ولعلّ هذا ما يبرّر اهتمامنا بهذا المعجم، وحرصنا على تحقيق مزيد من الاطمئنان في نسبته إلى واضع علم العروض، لافتقادنا إلى كتابه في العروض، وبالتالي افتقادنا إلى الملامح الحقيقية التي كان عليها علم العروض ومصطلحه لدى الخليل بن أحمد، ولذلك نحن مضطرّون إلى التشبّث بأية أثارة تتحقّق نسبتها إلى الخليل، ولعل من أهمها هذا المعجم الضخم، الذي قد يمكّننا من وضع بعض المسائل والاصطلاحات العروضية قيد مزيد من الفحص والتدقيق والتمحيص، خاصة فيما يتعلق بنسبتها إلى الخليل، والبتّ في معرفته لبعض المصطلحات من عدمها، خاصة إذا ترجّح لدينا أن معجم العين وضع بعد معرفة الخليل لعلم العروض، لما فيه من مسائل وقضايا ومصطلحات عروضية تعرّض لها وعرّفها مؤلّف المعجم.

من هنا برأيي تتأتّى أهمّيّة المعجم العروضية، ولست أدعي رغم هذه الأهمية، أنه سيساعد دائما وبشكل حاسم، في البتّ في بعض القضايا العروضية، لكني قد أجد فيه مستندا يمكن التأسيس عليه إذا تعلّق الأمر باختلافات في النُّقُولِ عن الخليل، وفي تقوية بعضها وتضعيف بعضها الآخر، أو ترجيح رأي على رأي في مسألة أو مصطلح عروضي ما معرفة ووضعا وتعريفا، كل هذا يقتضي منا إحصاء المفاهيم والمصطلحات العروضية الواردة في هذا المعجم والإحاطة بها ما أمكن.

2- المصطلحات والمفاهيم العروضية في معجم العين:

ليس المقصود من إحصاء المصطلحات والمفاهيم العروضية الواردة في معجم العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي[32]، هو حصرَ ما عرفه الخليل، وإهمال ما لم يذكره منها في معجمه على أنه لم يعرفه قطعا، إذ إن العين معجم لغوي وليس كتابا في العروض، وإن كان وضع بعد اكتشاف الخليل لعلم العروض، ولعلّ هذا الإحصاء يُمَكِّنُ - ولو بشكل متحفّظ- من مقارنة حجم المصطلحات العروضية في بداياتها، مع ما آل إليه حجمها في عصور لاحقة لزمن الخليل، لافتراضي أن الخليل قد لا يكون وضع جميع هذه المصطلحات دفعة واحدة.

من المهمّ أن نشيرَ هنا إلى أن مفاهيم المصطلحات العروضيّة قد يكون مصرّحا بها في المعجم، وقد يكون فهم مدلولاتها العروضية متوقفا على السياق الذي ترد فيه، إذا كان فيه ما يدل على أنه من العروض، وإلا فإنني سأتقيّد بما عرّفه صاحب المعجم تعريفا عروضيا، متّبعا التّرتيب الألفبائي الذي وردت وفقه هذه المصطلحات تيسيرا وتسهيلا، وسأتحاشى في هذا المقال الموجز ذكر آراء المتأخرين من العروضيين تخليصا لمادة العروض كما هي في العين، وتحصينا لها من أن تلتبس بغيرها إلا ما دعت إليه الضرورة.

أولا: البسيط: قال عنه إنه "نحو من العروض"[33] ولم يبين وزنه، ولعل الصواب: بحر من العروض وليس نحو، وقد يحصل مثل هذا اللّبس لتشابه الكلمتين في الرسم.

ثانيا: البيت: قال في المعجم: "البيت من بيوت الناس، وبيتٌ من أبيات الشعر... وبيَّتَ بنو فلان قولَهم: أي قدّروه وأصلحوه، شُبِّه بتقدير أبيات الشِّعر..."[34]، وكأن مفهوم بيت الشِّعر وبيت الشَّعر مأخوذ من هذا المعنى الأول الّذي هو التبييت والإصلاح والتّقدير، وليس التشبيه هنا بين بيت الشِّعر وبيت الشَّعر قائما على الشكل والهيأة بقدر ما

هو مرتبط بمعنى العناية والإتقان، إذ التّبْييتُ مرتبط بالقول وإصلاحه في معناه الأول، ولعل منه قوله تعالى: ﴿ فإذا برزوا من عندك بيَّت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب ما يبيِّتونَ﴾[سورة النساء، الآية:81]، وقد جاء في تفسير الآية: "قال الزّجاج: كل أمر تفكَّروا فيه كثيرا وتأمّلوا في مصالحه ومفاسده كثيرا، قيل: هذا أمر مبَيَّتٌ، ... وفي اشتقاقه وجهان: الأول: اشتقاقه من البيتوتة، لأن أصلح الأوقات للفكر أن يجلس الإنسان في بيته بالليل، فهناك تكون الخواطر أخلى والشّواغل أقلّ، ... الثاني: اشتقاقه من بيت الشِّعر، قال الأخفش: العرب إذا أرادوا قرض الشعر بالغوا في التّفكّر فيه، فَسَمَّوا المتَفَكَّرَ فيه المستقصى: مبيَّتا تشبيها له ببيت الشِّعر من حيث أنه يسوّى ويُدبّر"[35]، ولا جرم أن هذا التفسير لأصل تسمية البيت سيجعلنا نستبعد ذلك الشَّبَهَ الشَّكْلِيَّ بين بيت الشِّعر والبيت المسكون، إذ الشَّبَهُ هُنا هو العناية والتَّسوية والإصلاح والتّدبير لا غير، في الكلام المقُولِ كما في البيت المسكون، وهذا صريح كلام الخليل، وأهل التفسير.

ثالثا: المجتثُّ: قال الخليل عنه: "المجتثُّ من العروض مستفعلن فاعلات مرّتين، ولا يجيء من هذا النحو [لعلها: البحر] أنقص منه ولا أطول إلا بالزحاف"[36]، وهذا تعريف لأحد الأوزان العروضية، ومعه تعريف ضمنيّ للزحاف، بأنه تغيير يطرأ على الوزن الشعري فينقص منه أو يزيد فيه (طولا وقصرا)، غير أن المعلوم من العروض هو التفريق بين التغيير الّذي بالزيادة والّذي بالنقص، لأن الذي بالزيادة لا يكون إلّا علة، أمّا النّقص فقد يكون علة وقد يكون زحافا، فهل عدَّ الخليل الزحافَ والعلّة شيئا واحدا؟ كأن الأمر كذلك.

رابعا: المجزوء والجُزء والفصل: جاء في العين: "... والمجزوء من الشعر إذا ذهب فصل واحد من فصوله، مثل قوله [من مجزوء الوافر]:

يظنّ النّاس بالمَلَكَيْـ *م* ـن أنّهما قد التأما...

... ذهب منه الجزء الثالث"[37]، وكأنه يقصد الجزء أو التفعيلة الثالثة من كل شطر، لأن الساقط هنا في البيت هما فعولن في الصدر وفعولن في العجز، وهو يدل على أن المراد من الجَزء إسقاط العروض والضرب من الوزن الشعري، والجُزء والفصل في تعريفه هما التفعيلة كما هو جليٌّ.

خامسا: الحذَذُ والحذف والوتد: قال في العين: "... الأحذّ من عروض الكامل ما حذف من آخره وتد تام، وهو متفاعلن حذف منه علن، فصار متفا، فتُجعل فعلن، مثل قوله [من الكامل]:

وحُرِمْتَ مِنّا صَاحبًا ومؤازرا *** وأخًا على السّرّاء والضّرِّ

وقصيدة حذّاء: أي سائرة لا عيب فيها"[38]، وها هنا مجموعة مصطلحات وتعريفات، صريحة وضمنية، الحَذذُ هو حذف آخر وتد من التفعيلة قبل أن يلحقه أي تغيير، لذلك قال: وتد تام.

- عبّر عن الوتد بـ: عِلُنْ، فَفُهم أن الوتد عنده: متحركان وساكن(//0)، أو هو الوتد التّامّ، ولم يسمّه مجموعا ولا مقرونا هنا، وستأتي تسميته له بالمجموع.

- الحذّاء: وصف للقصيدة السائرة الخالية من عيوب الوزن وغيره، أي أن الحذذ ليس بعيب، وهو وصف حسن لقصائد بعينها تخلو من العيوب.

سادسا: الخبن والمخبون، الحشو والقبض والنِّصف: قال الخليل: " والمخبون من أجزاء الشعر ما قبض من حروف [حشوه] مما يجوز في الزحاف، فيلزم قبضه، كقولك في فاعلن: فعلن في القافية أو في النصف، فيلزم ذلك القبض، وذلك الشعر مخبون، والجزء مخبون"[39]، وتستنبط من هذا أمور:

– القبض تغيير ينتج عنه المخبون، وهو حذف ألف فاعلن (الثاني الساكن)، وهو تغيير يلتزم إذا كان في القافية (الضرب)، أو في النصف (العروض لأنها منتصف الوزن)، ويسمّى ما حصل فيه ذلك من الشعر أو الأجزاء مخبونا، وحشو الجزء هو وسطه، خلاف طرفيه، والملاحظ هنا أنه وحّد بين القبض والخبن، رغم أن القبض له مدلول آخر عند العروضيين اللاّحقين، فهو حذف الخامس الساكن[40]، كما جعل هنا الزحاف لازما إذا وقع في جزء العروض والضرب، وكأن المشار إليه هنا هو عروض البسيط وضربه، لأنه يأتي مخبونا وجوبا، وهو الذي يكو فيه الخبن لازما.

سابعا: الأخرم، والوتد المجموع: قال: الأخرم "من الشعر ما كان في صدره وتد مجموع الحركتين فخرم أحدهما وطُرِحَ، كقوله [من الطويل]:

إن امرأً قد عاش تسعين حِجَّة *** إلى مثلها يرجو الخلود لجاهلُ

وتمامه: وإنّ امرأً"[41]، ولعل صوابه: فخرمت إحداهما أي إحدى الحركتين، وفيه تسمية صريحة للوتد المجموع، أي مجموع الحركتين، ولا يكون الخرم حسب هذا التعريف إلا فيما أوله وتد مجموع.

ثامنًا: المخزول: "من الشعر، والخُزلة في الشِّعر، سقوط تاء متَفاعلن ومفاعلَتُن، كقوله [من الوافر]:

وأعطى قومَهُ الأَنصارَ فَضْلًا *** وإِخْوَتَهُم من المُهاجرينا

كأن تمامه: من المتَهاجرينا، ويكون هذا في الوافر والكامل، ومثله قوله: [من مجزوء الكامل]:

لقد بُحِحْتُ مِنَ النِّدَا *م* ءِ بِجَمْعِكُم: هل من مبارزْ؟

وتمامه: ولقد، ويسمّى هذا أخزل ومخزولا، وهو الجزء الذي فيه الخزلة"[42]، وكأن الخزل في السبب الثقيل يقابل الخرم في الوتد المجموع على ما يقوله الخليل، ويقع في صدر الجزء إن كان السبب الثقيل أولا، وفي حشوه إن كان السبب الثقيل متوسّطا، وجزآه هما متفاعلن ومفاعلتن في الكامل والوافر، وهو هنا خلاف ما هو عليه عند العروضيين اللاّحقين[43] للخليل، فالخزل عندهم حاصل اجتماع الطي مع الإضمار في الكامل وحده، وحذف متحرك السبب الثقيل في الكامل وقص، وفي الوافر عقل، فهل تغيّرت دلالة المصطلح بعد الخليل أم تطوّرت؟

تاسعًا: التّخليع والمخلّع: قال: "والمخلّع من الشعر ضرب من البسيط، يحذف من أجزائه، كما قال الأسود بن يَعْفُر [مخلّع البسيط]

ماذا وقوفي على رسم عفا *** مُخْلَولِقٍ دَارِسٍ مُسْتَعْجِم؟

قلت للخليل: ماذا تقول في المخلّع؟ قال: المخلّع ضرب من البسيط وأورده"[44]، أي تمثّل ببيت الأسود بن يعفر، فالمخلّع على هذا: ما جاء من البسيط مسدّسا على (مستفعلن فاعلن مستفعلن) مرّتين، ويقابل المجزوء الذي مرّ تعريفه بنحو هذا، كأن مجزوء بحر البسيط يسمّى مخلّعا، حسب رأي الخليل.

عاشرا: الكفّ والمكفوف والعلة: أشار الخليل إلى تعريف الكفّ عند النّحويّين، قال:" وقال بعض النّحويين: كفّ نون ''خُظاتان'' كما قالوا في الرفع ''اللّذا'' وهم يريدون ''اللّذان''، وعلى هذا الكفّ قراءةُ ﴿والمقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[سورة الحج، الآية: 35]"[45]، وبعدها أورد معناه في العروض بعد أن دعاه علّة، قال: " والمكفوف في علل العروض مفاعيلُ كان أصله مفاعيلن، فلما ذهبت النون قال الخليل: هو مكفوف"[46]، وكأن الكف في النحو هو حذف نون ما ثنّيَ أو رُفع بالألف والنون مثل: خظاتان واللّذان،

أو جُمع بالياء والنون مثل المقيمين، وهو في العروض حذف نون مفاعيلن، مع ملاحظة تسميته علّة من علل العروض، وهو النصّ الذي ستتوارد عليه بعض المعاجم اللغوية.

حادي عشر: الرّجز_ المشطور_ المنهوك_ الأنصاف المسجّعة: "قال الخليل: الرّجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، وقيل له: ماهما؟ قال: أنصاف مسجّعة"[47] وليس بشعر، وحجّته في ذلك أن "رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يجري على لسانه الشعر... فكان يقول عليه السلام:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا *** ويأتيك من لم تزوّد بالأخبار

فقد علمنا أن النصف الذي جرى على لسانه لا يكون شعرا إلا بتمام النصف الثاني، على لفظه وعروضه، فالرجز المشطور مثل ذلك النصف"[48] في أنه ليس شعرا، ومفهوم هذا أن المشطور هو نفسه المنصوف والنِّصف: هو ما ذهب منه شطر أو نصف وبقي على شطر واحد، ولا يُعدّ شعرا سواء أكان من الرجز أم من غيره، إذ المتمثل به هنا من الطويل، وفي المسألة خلاف معروف.

وأما المنهوك، وهو لا يدخل في باب الشعر أيضا، فقد مثّل له بقول النبي صلى الله عليه وسلّم:" أنا النّبيّ لا كذبْ *** أنا ابن عبد المطّلبْ/ فهذا من المنهوك، ولو كان شعرا ما جرى على لسانه"[49]، وعلى هذا فالمنهوك هو ما ذهب ثلثا وزنه، وبقي ثلثه: (مستفعلن مستفعلن)، والحجّة هنا في عدم اعتبار المشطور والمنهوك شعرا دينية كما هو ظاهر، تهدف إلى تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم عن الشعر وقوله، وقد ردّها ابن رشيق بأنْ وجَّهها توجيها آخر، قال: "وليس هذا دليلا، وإنّما الدّليل في قول النبي صلى الله عليه وسلّم عدمُ القصد والنّيّة، لأنه لم يقصد به الشعر ولا نواه، فلذلك لا يعدّ شعرا، وإن كان كلاما متّزنا"[50]، والخلاف في كون الرجز والمشطور شعرا من عدمه مشهور بين العروضيين.

أما كونها أنصافا مسجّعة: أي تنتهي مقاطعها بحرف واحد هو الباء في مثال الخليل، كأنها لا تسمّى قافية لأنها أنصاف غير معدودة في جملة الشعر الموزون المقفى.

ثَاني عشر: المرَفَّل والسَّبَبُ: قال في العين: "والمرفّل من أجزاء العروض: ما زيد في آخر الجزء سبب آخر فيصير متفاعلانْ مكان متفاعلن"[51]، وما زاد هنا على هذه الصورة ساكن وليس سببا، وهذا التعريف ينطبق على ما عرف عند العروضيين من بعد بالتّذييل[52] لا بالترفيل، إلا أن يكون هناك خطأ ما في النقل، ولعله مكان متفاعلان أن تذكر متفاعلاتن، كما أنه ليس في نص الخليل ما يشعر بنوع السبب الذي زيد رغم أنه متحرك وساكن، كما أنه لا يشعر هل هذه الزيادة زحاف أم علة؟

ثالثَ عشَر: الرَّمَل: "ضرب من الشعر يجيء على فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن"[53]، والخليل بعبر عن الوزن مرة بالبحر ومرة بالضرب وأخرى بـ: نحو أو جنس من العروض.

رابعَ عشر: المنسرح: "ضرب من الشعر على مستفعلن مفعولات مستفعلن مرّتين"[54]، وهذه صورة الوزن الدائرية.

خامس عشر: المسَمَّطُ: الشعر المسمّط هو "الذي يكون في صدر البيت [كذا، ولعلها: القصيدة] أبيات مشطورة أو منهوكة مُقَفَّاةٌ تجمعها قافية مخالفةٌ لازمةٌ للقصيدة حتّى تنتهي، وقال امرؤ القيس قصيدتين على هذا المثال تسمّيان السّمطَيْن، فصدر كل قصيدة مصراعان في بيت، ثم سائره في سموط، قال في إحداهما: [من الطويل]:

ومستلئم كشّفت بالرّمح ذيله/

أقمت بعضب ذي سفاسق ميله/

فجعت به في ملتقى الخيل خيله/

تركت عتاق الطير يحجلن حوله *** كأن على سرباله نضحَ جريال"[55]

فكل شطر ينتهي من هذه الأشطار بالهاء واللام، أو الهاء وحدها هو سمط، وجمعها سموط، وبالعودة إلى ديوان امرئ القيس وجدنا هاتين المسَمَّطَتَيْن، وصدْرُ المسمّطة الأولى كما عرّفها الخليل، هو قول امرئ القيس[56] [من الطويل]:

توهّمتُ من هند معالم أطلال *** عفاهنّ طول الدّهر في الزمن الخالي

والمسمّطة الأخرى التي أشار إليها الخليل، هي في ديوان امرئ القيس[57]، مفتتحة بالسموط، دون بيت في الصدر، وتقع في أربعة مقطّعات، في كل قطعة منها ثلاثة أشطار أو سموط، مختومة بقافية مخالفة لقافية الشطر الرابع وبقيةِ المقطّعات.

سادس عشر: المتشعّث: هكذا ورد المصطلح في العين، قال: "والمتشعّث في العروض في الضرب الخفيف: ما صار في آخره مكان فاعل مفعول، كقول سلّامة بن جندل: [من الكامل]:

وكأن ريقتها إذا نبّهْتَها *** صهباء عتّقها لشرب ساقي"[58]

والبيت من الكامل، ضربه (متْفاعلْ)=(بِنْسَاقِي)= مضمر مقطوع الوتد، كأن التشعيث عند الخليل اجتماع الإضمار والقطع في ضرب من ضروب الكامل، ولم أفهم ما مراده من الضرب الخفيف، هل هو النوع الخفيف من الكامل أم ماذا؟ ثم إن القصيدة التي منها الشاهد السابق، هي في ديوان الشاعر[59] عدد أبياتها خمسة وثلاثون بيتا، يجتمع في ضربها متْفاعلْ المضمر المقطوع مع متَفاعلْ المقطوع فقط، جاء بعد بيت الشاهد السابق:

صِرْفٌ تَرَى قَعْرَ الإِنَاء ورَاءَها *** تُودِي بِعَقْل المرْء قَبْلَ فَواق[60]

لَفَوَاقي/متَفاعلْ، فهل التشعيث عند الخليل هو القطع، أم هو الإضمار مع القطع، فيكون حينها غير لازم كما في هذه القصيدة؟

لقد ذكر الخليل التشعيث في موضع آخر وقرنه بالوتد، لكن ليس فيه ما يدل على أنه يقصد الوتد أو التشعيث بمفهومهما العروضي، قال: "وأشعَثُ: اسم الوتدِ لتشعّث رأسه"[61]، والواضح أنه يقصد الوتد الحقيقيّ المثبَّت في الأرض، والّذي تُشدّ إليه الخيمة.

سابع عشر: الشعر القريض: عرّفه بأنه "الشعر المحدّد بعلامات لا يجاوزها، وسمّي شعرا لأن الشاعر يفطن له بما لا يفطن له غيره من معانيه، ويقولون شعر شاعر أي: جيّد..."[62]، فهاهنا تعريف للشعر القريض، وغير واضح المقصود فيه بالعلامات المحدِّدة، هل هي الوزن والقافية، حتى إذا كان الشعر غير محكوم بالوزن والقافية لم يُسَمَّ قريضا وإن جازت تسميته شعرا، أم أن للعلامات معنى آخر؟

ثامن عشر: التّصريع، المصراع: قال الخليل: المصراعان" من الشعر ما كان قافيتان في بيت، يُقال: صرّعت الباب والشعر تصريعا"[63]، أي اتفاق العروض والضرب في القافية، حتى يصير البيت كأنه بقافيتين متساويتين كمصراعي الباب.

تاسع عشر: الأصلم والمصلّم: جاء في المعجم:"المصلّم ضرب من السّريع، يجوز في قافيته فعْلن وفعِلن، كقوله [من السريع]:

ليس على طول الحياة ندمٌ *** ومن وراء الموت ما يُعلمْ"[64]

فالسّريع هو مستفعلن مستفعلن مفعولات مرّتين، على أن مفعولات تأتي على مفعو بعد حذف الوتد المفروق، أي فعِلن، ويجوّز الخليل أن تجتمع ضربا في قصيدة واحدة مع معُلا أي فعِلن بتحريك العين.

عشرون: العروض: قال في العين: "العروض عروض الشعر لأن الشعر يعرض عليه، ويجمع أعاريض، وهو فواصل الأنصاف، والعروض تؤنّث، والتّذكير جائز"[65]، وهذا هو

التعليل البسيط الذي يقدمه الخليل لتسمية علم العروض بهذا الاسم، لأن الشعر يعرض عليه لمعرفة حالة وزنه من السلامة والاختلال.

حادي وعشرين: الفاصلة والفاضلة: "والفاصلة في العروض أن يجمع ثلاثة أحرف متحرّكة والرابع ساكن، نحو فعِلُن (///0)، فإذا اجتمعت أربعة أحرف محرّكة فهي الفاضلة بالضاد معجمة مثل: فعَلَهُنْ"[66] (////0)، وهو لا يعبر بالصغرى والكبرى كما سيأتي عند العروضيين من بعده.

ثاني وعشرون: القرض والقصيد: قال الخليل في حد القرض والقريض والقصيد: "القرض نطق الشعر، والقريض الاسم كالقصيد" ثم قال: "والقصيد ما تمّ شطرا أبنيته من الشعر"[67]، وقد سبقت الإشارة إلى تعريفه للشعر القريض، وكأن شرط القريض والقصيد أن يتمّ شطراه، أي ألا يكون مشطورا أو منصوفا أو منهوكا، ثم أن يكون محدودا بعلامات لا يجاوزها، ولعلها حدود الوزن الشعري العروضي.

ثالث وعشرين: المقطّعات: "من الثياب شبه الجباب، ونحوها من الخز والبز والألوان، ومثله من الشعر والأراجيز"[68]، ويفهم منه أن الخليل لا يسمّي الأراجيز ولا يعدّها شعرا أو قصيدا، وإنما هي مقطّعات دون أن يذكر حدّها من عدد الأبيات أو الأشطار.

رابع وعشرون: الهزج: "ضرب من أعاريض الشعر وهو مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن أربعة أجزاء على هذا البناء كلّه"[69]، ويظهر أن هذا هو الوزن المستعمل، وليست هذه صورته الدائرية.

خامس وعشرين: الوافر: قال إنه "ضرب من الشعر"[70] ولم يبيّن وزنه وتجزئته التي يبنى عليها.

هذه مجمل المصطلحات العروضية التي أمكنني الكشف عنها من خلال معجم العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي، وواضح أنها ليست بذلك الثّراء الذي هي عليه اليوم في كتب العروض، ممّا ينسب معظمه إلى الخليل، وهو ما يدعو إلى الاستغراب والتساؤل مجددا: ما هو حظ الخليل من مصطلحات العروض، إن كان هذا هو ما عرفه منها، أو كان هذا صورة تقريبية لنصيبه وحظّه منها في معجم ألّفه هو بعد أن عرف علم العروض؟ يبقى هذا السؤال مطروحا بإلحاح، غير أن الفصل بين ما تصح نسبته إلى الخليل وما لا تصح يبقى أيضا ضربا من المستحيل، إلا بالعثور على كتاب العروض الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وما أبعَدَ ذلك!

الهوامش والإحالات:

1) أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله): كتاب الأوائل، دار البشير، طنطا، مصر، ط01، 1408هـ، ص377.

2) هذا الرأي للباحثة التونسية: ربيعة الكعبي، أفصحت عنه في كتابها: العروض والإيقاع في النّظريات الحديثة للشعر العربي، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 1427هـ، 2006م، ص ص41، 42. قالت الباحثة حول كتاب العروض للخليل: "لكن: منذ متى اعتُبِر هذا الكتاب مفقودا؟ ألا يجوز أن نشكّك في أنه لم يضع كتابا مفردا في هذا العلم بالمرة؟ وإنما وضع مدوّنات رصد فيها التفاعيل والعناصر المؤلفة منها، والبحور والأنواع التي نظم عليها في الدوائر التي صنعها لضبط تلك البحور". قلت: وما الّذي بقيَ على الخليل أن يضيفه إلى هذه المدوّنات حتى تصحّ عند ربيعة الكعبي تسميتها كتابا موجودا أو مفقودا؟ أم أنها فقط تستكثر أن تسمّيها: كتابا، وهي التي أضافت بعد ذلك " وأخذ تلاميذه تلك المدوّنات، وتصرّفوا فيها شرحا وتفصيلا، وأخذوا منه ما اصطلح به على الزحافات والعلل والقافية ونحو ذلك من مسائل هذا العلم".ص41. ولقد فهمت من تتبُّع كلامها إلى آخره في هذا الشأن أنها تقصد أن ما قاله الخليل في العروض ليس مفقودا، بل هو موجود فيما نقله عنه تلامذته من بعده، وشبّهت أمر الخليل في هذا العلم كأمره في علم النحو، فهو وإن لم يصلنا كتاب له فيه، إلا أن سيبويه حفظ من علمه في كتابه '' الكتاب'' لأنه تلميذ الخليل، وبرأيي أن الأمر يختلف، ففي حين لم تشر كتب التراجم والسير والتاريخ إلى كتاب للخليل في النحو، أطبقت كلها على أن له في العروض كتابا، وليس مدوّنات، وذلك ما يجعل تطلّعنا إلى كتاب الخليل هذا تطلّعا إلى صورة هذا

العلم في أول أمره، قبل أن يتدخّل فيه الرواة عن الخليل، أو حمَلة علمه في العروض، إذ اختلط عندهم ما من وضع الخليل بما ليس من وضعه، ولُنسمِّ ما دوّنه في ذلك مدوّنات أو كتابا أو مسوّدات أو صحائف، فالأمر باعتقادنا سيّان.

3) يراجع تفصيل هذه الآراء والأقوال في: الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرحمن): كتاب العين، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2002م، 1424هـ، من ص11 حتى ص28 من مقدّمة التحقيق.

4) ترجم له: ياقوت الحموي: معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1993م، ج05، ص2253. وسمّاه اللّيث بن المظفر، وقال: هو الليث بن رافع بن نصر بن سيّار، وترجمته مذيلة بأبيات وجدت على ظهر تهذيب اللغة للأزهري، وفيها دعوى انتحال ابن دريد والأزهري والخارزنجي كتاب العين، وهي دليل على أن الاختلاف قديم في نسبة العين إلى الخليل، وكونه عرضة للانتحال والتغيير.

5) ترجم له ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج05، ص ص2254، 2255. وذكر قصة خيالية صاغها ابن المعتز، حول وضع كتاب العين الذي نسب جزءا منه إلى اللّيث المذكور، وتراجع القصة أيضا في: عبد الله بن محمد بن المعتز: طبقات الشعراء، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط03، دتا، ص ص95، 96.

6) وقد ألمح: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله): مختصر العين، تقد وتح: نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط01، 1417هـ، 1996م، مج1، ص ص41، 42. إلى أنه لا يرى صحة نسبة العين إلى الخليل، أو أنه يرفض نسبة الأخطاء الواردة فيه إليه.

7) يراجع: الخليل: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ص 13 إلى غاية 25 من مقدمة التحقيق.

8) الخليل بن أحمد الفراهيدي(أبو عبد الرحمن): كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دتا، ج1، ص ص06- 17 حتى 25 من مقدمة التحقيق.

9) م ن، تح: مهدي المخزومي، ج1، ص27.

10) الخليل: العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ج1، ص09 من مقدمة التحقيق.

11) يراجع: م ن، ج1، ص28.

12) هو: عزة حسين غراب: المعاجم العربية، رحلة الجذور والتطور والهوية، مكتبة نانسي دمياط، مركز التوحيد للكتابة والمراجعة، الدقهليّة، مصر، 2005م، ص120 حتى 126.

13) م ن، ص127.

14) محمد جبار المعيبد: الاضطراب في نسخ كتاب العين ومواده اللغوية (من ق04 حتى ق07 الهجريّين)، مجلة المورد، تصدرها وزارة الثقافة، دار الشئون الثقافية العامة، العراق، مج36، ع02، سنة2009م، ص13.

15) م ن، ص ن.

16) محمد بن حبّان بن أحمد البستي: الثقات، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط01، 1393هـ، 1973م، ج8، ص ص229، 230.

17) المفضّل بن محمد (أبو المحاسن التنوخي): تاريخ العلماء النّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط02، 1412هـ، 1992م، ص131.

18) ابن خلكان (شمس الدين أحمد بن محمد): وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م، ج02، ص245.

19) يراجع: م ن، ص ص246، 247.

20) معجم الأدباء، ج3، ص1271.

21) م ن، ج3، ص1271، هامشة 01.

22) محمد العلمي: العروض والقافية، دراسة في التأسيس والاستدراك، دار الثقافة، المغرب، ط01، 1404هـ، 1983م، ص177.

23) المرزباني(أبو عبيد الله محمد بن عمران): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص13.

24) يراجع: التنوخي (القاضي أبو يعلى عبد الباقي): كتاب القوافي، تح: عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، مصر، ط02، 1978م، ص168. قال:" وذهب آخرون إلى أنه [الإقواء] الإكفاء".

25) محمّد العلمي: المرجع السابق، ص177. ويراجع قول الأخفش هذا في: الأخفش(أبو الحسن سعيد بن مسعدة): كتاب القوافي، تح: عزة حسن، دمشق، 1390هـ، 1970م، ص43.

26) المرزباني: الموشح، ص 13. وكذا: محمد العلمي: العروض والقافية، ص177.

27) الخليل: العين، تح: مهدي المخزومي، (كفأ)، ج05، 415.

28) يراجع: محمد العلمي: العروض والقافية، ص178.

29) م ن، ص151.

30) م ن، ص 151- 193.

31) الخليل: العين، تح: مهدي المخزومي، ج07، ص130.

32) اعتمدت أساسا في الإحصاء على: الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ترتيب ومراجعة: داوود سلوم وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، ط01، 2004م، لأنه مرتب ترتيبا ألفبائيا سهلا، ويقع في جزء واحد، فما أشرت إليه هنا مقترنا برقم الصفحة فقط فهو منه، وما كان مقترنا بالمادة فقط، فهو من تحقيق مهدي المخزومي.

33) الخليل: العين، ص53.

34) م ن، ص ص73، 74.

35) فخر الدين الرازي(أبو عبد الله محمد بن عمر): مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، ج10، ص150.

36) الخليل: العين، ص101.

37) م ن، ص113.

38) م ن، ص147.

39) م ن، ص192.

40) يراجع مثلا: الإسنوي (جمال الدين عبد الرحيم): نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تح: شعبان صلاح، كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة، ط01، 1408هـ، 1988م، ص113.

41) م ن، ص202.

42) الخليل: العين، ص204.

43) يراجع مثلا: الإسنوي: نهاية الراغب، ص113.

44) الخليل: العين، ص220.

45) م ن، ص214.

46) م ن، ص ن.

47) م ن، ص287.

48) م ن، ص ن.

49) م ن، ص ن.

50) ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن): العمدة في نقد الشعر وتمحيصه، تح: عفيف نايف حاطوم، دار صادر، بيروت، ط03، 2012م، ج1، ص160.

51) الخليل: العين، ص ص307، 308.

52) يراجع: الإسنوي: نهاية الراغب، ص114.

53) الخليل: العين، ص315.

54) م ن، ص360.

55) م ن، ص380.

56) امرؤ القيس(حندج بن حجر الكندي): ديوانه، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط01، 1409هـ، 1989م، ص413. وقد أخطأ محققا العين: مهدي وإبراهيم حين أشارا في ج7، ص223، الهامشة 138 إلى أنهما لم يهتديا إلى قائل هذا الشطر، يقصدان: (كأن على سرباله نضح جريال، وزعما أنه لا شاهد في على الشعر المسمط، وقد غاب عنهما أنه تابع للسموط التي تمثل بها الخليل. رغم أنهما خرّجاه في موطن آخر من ديوان امرئ القيس، ونسباه إلى المسمط. يراجع: العين، ج5، ص245، هامشة: 02.

57) امرؤ القيس: ديوانه، ص ص414، 415. نتمثل هنا بالمقطع الأول: خيال هاج لي شجنا/ فبتّ مكابدا حزنا/ عميد القلب مرتَهَنا*** بذكر اللهو والطرب...

58) الخليل: العين، ص413.

59) سلّامة بن جندل: ديوانه، صنعة: محمد بن الحسن الأحول، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1407هـ، 1987م، ص132. مطلع القصيدة:

هاج المنازل رحلة المشتاق *** دمن وآيات لَبِثْنَ بواقي.

60) م ن، ص143.
61) الخليل: العين، تح: مهدي المخزومي، (باب العين والشين والثاء معهما).
62) م ن، ص413.
63) م ن، ص442.
64) م ن، ص ص452، 453.
65) م ن، ص532.
66) م ن، ص ص635، 636.
67) م ن، ص665_ 675.
68) م ن، ص682.
69) م ن، ص869.
70) م ن، ص910.